العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي : نيجيريا نموذجاً .

د. نهلة احمد أبوالعز

مدرس الاقتصاد بقسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة .

المستخلص :-

يعد الاستثمار فى رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري. لذلك هنالك ربط بين ما عرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي،حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الأخر سلبا وإيجابا، حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية حيث يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام.

وتم اختيار الحالة النيجيرية لأنها تعد من اكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان ، وبالتالى فهى تمتلك عنصراً بشرياً يتزايد بمرور الزمن ، وهذا ما دفع الدراسة الى التركيز على الحالة النيجيرية بهدف التعرف على أوضاع تلك القوة البشرية ،وكذلك عرض بعض النماذج التى قامت بدراسة العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى بالتطبيق على الحالة النيجيرية ، بالإضافة الى عرض أهم السياسات التى اتبعتها الحكومة النيجيرية لتنمية مواردها البشرية، وذلك الى جانب تناول أهم سبل الاستفادة من تلك القوة بما يتلاءم مع الأهداف التنموية للدولة .

The Relationship Between Human Capital and Economic Growth: Nigeria Model

D. Nahla Ahmed Abul Ezz

Lecturer, Department of Economics Politics and Economics - Institute of African Research and Studies - Cairo University

mazona14@yahoo.com

Abstract:

Investment in human capital is one of the most important factors affecting economic growth in the national economy or society, and does not support the formation of human capital in education and training, but also on the amount of health and social services that build and maintain human capital . So there is a link between the human development and economic growth, as each other's reflected negatively and positively, so that economic growth through improving human capabilities, and its growth is reflected in the human development expands options for human resources in particular and people in General.

The Nigerian situation was chosen because it is one of the largest African States in terms of population, and therefore has a human element is increasing over time, and this prompted the study to focus on the Nigerian situation with a view to identifying situations that human strength, as well as view some models that examine the relationship between human capital and economic growth with the application on the Nigerian situation, in addition to showing the most important policies of the Nigerian Government to develop its human resources, and The most important ways to take advantage of that power in line with the development objectives of the State. d Bank).

المقدمة:

إن اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشرى هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، فمنذ الكتابات الأولى لآدم سميث والتى تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل فى أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشرى محور العملية التنموية . ولقد اعتبرت نماذج النمو الاقتصادى الجديدة رأس المال البشرى العنصر الحاسم فى عملية التنمية ، وأرجعت إليه الفضل فى معظم النجاحات التى تحققت فى العديد من دول العالم ومنها النمور الأسيوية ويعرف رأس المال البشرى فى العديد من الكتابات على انه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التى يكتسبها الفرد ، والتى تمكنه من المشاركة فى الحياة الاقتصادية وبالتالى يحقق منفعة اقتصادية تعود عليه ومن ثم تنعكس على المجتمع بأكمله . ويلعب رأس المال البشرى دورا هاماً ومحورياً فى التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التى تراكمت عبر الزمن ، كما أن العنصر البشرى كان ولا يزال احد أهم التروس فى عجلة التقدم لاى دولة ، فالعقل البشرى هو الذى يبدع ويبتكر ويصنع وبالتالى فان اعتماد اى دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفى لكى تتقدم ، بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ودفع الدولة الى الأمام .

ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى وهي علاقة عضوية متكاملة ،حيث لا يقل دور رأس المال البشري فى النمو الاقتصادي عن دور المحددات التقليدية الاخرى مثل العمل، ورأس المال المادى ، ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقنى، والتعلم بالممارسة، وجهود البحث والتطوير(R&D)، والانفتاح الخارجى ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ومن جهة اخرى اذا علمنا ان التطور التكنولوجى لا يتحقق اصلاً ولا يتم تطبيقه الا بتوافر الكفاءات البشرية القادرة على ذلك ، وان جهود البحث والتطوير لا يقوم بها الا الافراد المتعلمون، فانه يتبين لنا المكانة الرائدة التى يحتلها رأس المال البشرى فى تحفيزه للنمو الاقتصادى مقارنة بالعوامل الحديثة للنمو . ومن هنا جاء اهتمام هذه الدراسة بتناول العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى بالتطبيق على الحالة النيجيرية ، حيث ان الاهتمام برأس المال البشري من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي وبالتالي الرقم القياسي للتنمية البشرية فى نيجيريا ، خاصة وان هناك إمكانات متاحة لدى نيجيريا لزيادة هذا التأثير من خلال زيادة نسبة التخصيصات من الأنفاق العام على الصحة والتعليم.

أهمية البحث:

يشكل الاستثمار في رأس المال البشري أهم مصادر النمو الاقتصادي، حيث ربطت الدراسات الاقتصادية تحقيق نمو اقتصادي مستمر بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب التقليدي والتدريب عن بُعد، والاهتمام بالنوعية. ومن هنا تظهر اهمية الانفاق العام عل الخدمات الصحية والتعليمية كأحد السبل التى يمكن من خلالها التعرف على طبيعة رأس المال البشرى المتوافر في الدولة ، الى جانب التعرف على امكانات تطويره ، حيث يمكن من خلال تطوير رأس المال البشرى زيادة خيارات وفرص الافراد ، وتطوير مهاراتهم ومعارفهم ، ورفع مستويات المعيشة ،ورفع مستوى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية المستدامة بالدولة. ومن ثم تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولها القضايا التالية :

1-العلاقة بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي .

2-الدور المهم الذي يقوم به راس المال البشري في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

3-الانفاق العام على الصحة والتعليم واعادة توزيع الدخل واثره على النمو الاقتصادي فى نيجيريا.

اشكالية البحث:

على الرغم من الجهود التى قامت بها نيجيريا فيما يتعلق بسياسات الانفاق على التعليم والصحة بغرض تطوير رأس المال البشرى بها ، الا أن تلك الجهود لم تلق بظلالها على النمو الاقتصادى بالدولة . حيث لا يزال هناك اهمال للعنصر البشرى النيجيرى مما يعرقل من الخطط التنموية للدولة ويحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادى .

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى التعرف على العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى فى نيجيريا ، حيث يعد الاستثمار فى رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها ،ان الاهتمام برأس المال البشري من خلال الصحة والتعليم والتدريب من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي وبالتالي الرقم القياسي للتنمية البشرية،وان هنالك علاقة ايجابية قائمةللموارد البشرية والنمو الاقتصادي،ولاسيما ان هناك امكانات متاحة لدى نيجيريا لزيادة هذا التأثير من خلال زيادة نسبة التخصيصات من الانفاق العام على الصحة والتعليم.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في شرح العلاقة بين المتغيرات محل البحث، وهى رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى ، هذا فضلا عن عرض بعض النماذج القياسية التى حاولت اختبار مدى صحة هذه العلاقة بالتطبيق على الحالة النيجيرية .

هيكل البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته سيتم تقسيم البحث على النحو الاتي :

المحور الاول : عرض بعض نماذج قياس العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي فى نيجيريا .

المحورالثانى : رأس المال البشرى : إطار نظرى .

المحور الثالث : الوضع النسبى لرأس المال البشرى فى نيجيريا .

المحور الرابع : سياسات وبرامج تنمية رأس المال البشرى بنيجيريا .

المحور الخامس : توصيات بشأن سبل الاستفادة من رأس المال البشرى النيجيرى مستقبلاً.

المحور الاول : عرض لبعض نماذج قياس العلاقه بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي فى نيجيريا

ان التجربه التاريخيه قد اثبتت عجز النظريات التقليدية – الي حد بعيد – عن تفسير العديد من الظواهر التي انتشرت على ارض الواقع ومن هنا جاءت ضرورة البحث عن نماذج جديده للنمو الاقتصادي . وكان من نتاج هذا البحث ظهور ما عرف بنماذج النمو الجديدة التي اعتمدت في الاساس علي كتابات بول رومر Paul Romer . وربروت لوكاس Robert Lucas . ولقد اعطت هذه النماذج اهمية متزايدة للظروف والسياسات الداخليه للبلد في تحديد درجة تقدمه او تخلفه وعرفت بنماذج النمو النابع من الداخل Endogenous Growth Model . ولقد نظرت نماذج النمو الجديدة الي راس المال البشري باعتباره العنصر الحاسم في عمليه التنمية .

ومما تقدم يمكن القول بان العلاقه بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي قد تم دراستها باستخدام اما اطار حسابات النمو (والذي يركز علي ان التعليم من خلال زياده رصيد راس المال البشري للافراد سوف يحسن انتاجيتهم وبالتالي سوف يساهم في زياده النمو الاقتصادي) ، او فى اطار نموذج النمو الداخلي لروبرت لوكاس وبول رومر ، والذي

استخدم عدد من الطرق لتعديل نموذج النمو النيوكلاسيكي من اجل الحصول علي معدل النمو فى الاجل الطويل . (ا.د . مجدي الشوربجي ، نوفمبر 2007)

ولقد قامت العديد من الدراسات بتناول العلاقه بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي فى نيجيريا وفيما يأـي عرض موجز لنتائج في بعض هذه الدراسات : ـ

ا – دراسة Owlabi S.A.and Okwn A.T. :-

تتناول هذه الورقه دور تطوير الموارد البشريه من خلال جانبي التعليم والصحة فى تحقيق النمو الاقتصادي في نيجيريا . ولقد تمثل المنهج الذي تبنته الورقه فى تطبيق نموذج انحدار متعدد بالاعتماد علي طريقة المربعات الصغري العادية (OLS)، حيث جاء الناتج المحلى الاجمالى (GDP) كمتغير تابع (وذلك كمؤشر على النمو الاقتصادى) فى النموذج الذى احتوى على عدد من المتغيرات المفسرة وهى : الانفاق الحكومى على الصحة (GEH) ، والانفاق الحكومى على التعليم (GEE) ، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى (PER) ، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوى (SER) ، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالى (TER) ، وهى كلها مؤشرات على مستوى التنمية البشرية والتعليمية فى نيجيريا ، وذلك خلال الفترة الزمنية (1983-2007) . وقد تم التعبير من النموذج من خلال العلاقة التالية :-

$$GDP = f(GEH , GEE, PER, SER, TER)$$

وقد أخذ نموذج الانحدار متعدد الابعاد الشكل التالى :

$$GDP = \lambda 0+\lambda 1GEH + \lambda 2\ GEE + \lambda 3\ PER+ \lambda 4\ SER + \lambda\ 5TER + \mu$$

حيث : $\lambda 0$ = هو مستوى النمو الاقتصادى المتحقق عندما تكون قيم المتغيرات المفسرة = صفر .

$\lambda 1, \lambda 2 , \lambda 3 , \lambda 4 , \lambda\ 5$ = معاملات المتغيرات المفسرة .

μ = متغير عشوائى يتضمن تأثير المحددات الاخرى للنمو الاقتصادى والتى لا يتضمنها النموذج .

ولقد قام النموذج على اختبار فرضتيين رئيسيتين هما :-

HO : أن تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والصحة ليس لها دور أو تأثير ملموس على النمو الاقتصادى فى نيجيريا .

H1 : أن تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والصحة تلعب دوراً ملموساً فى النمو الاقتصادى فى نيجيريا .

ولقد أظهرت نتائج النموذج أن كلا من الانفاق الحكومى على التعليم والصحة ، ومعدل الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة مجتمعة كان لها تأثيرموجب ومعنوى احصائياً على النمو الاقتصادى ، وقد استطاعت المتغيرات المفسرة تفسير 93.8 % من التغيرات التى تطرأ على المتغيرالتابع وذلك بدرجة 95% . أى أنه يمكن قبول الفرض القائل بأن تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والصحة لها تأثير ملموس على النمو الاقتصادى فى نيجيريا .

ولقد أوصت الورقة بزيادة الجهود الحكومية الموجهه نحو تدعيم قطاعى الصحة والتعليم من خلال زيادة الميزانية المخصصة لكل منهما ، حيث تتحمل الحكومة المسئولية الرئيسية فى تحسين جودة التعليم وتوفير رعاية صحية ملائمة ، بينما يلعب القطاع الخاص دوراًمكملاً فى هذا الشأن .(Owolabi S.A and Okwu A.T , 2010)

ب- دراسة Risikat Oladoyin S. Danda ,

استهدفت هذه الورقة التعرف على دور رأس المال البشرى فى التنمية الاقتصادية بنيجيريا، وتمثل المنهج الذى اتبعته فى تطبيق نموذج رأس المال البشرى للنمو الداخلى والذى صممه Mankiw , Romer and Weil (1992) وذلك خلال الفترة (1977-2006) .

وقد طبقت الدراسة النموذج التالى لتقييم أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى النيجيرى .

RGDP = f (GCF, LBF , PRI , SER , TER).

حيث :

RGDP : هو الناتج المحلى الاجمالى كمؤشر على النمو الاقتصادى .

GCF : التكوين الرأسمالى الثابت (تراكم رأس المال المادى) .

LPF : قوة العمل .

PRI : معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى .

SEC : معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى .

TER :معدل الالتحاق بالتعليم العالى .

وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة موجبة فى الاجل الطويل ما بين النمو الاقتصادى فى نيجيريا من جهه وكل من القوى العاملة ، والاستثمار فى رأس المال المادى والذى يشار اليه من خلال اجمالى التكوين الرأسمالى الثابت، وتكوين رأس المال البشرى والذى يشار اليه من خلال معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية فى مراحلها المختلفة . وبالتالى أوصت الورقة بزيادة الجهود المبذولة لتطوير رأس المال البشرى ووضعه كأحد أهم أولويات الدولة ، والتركيز على ضرورة زيادة الاستثمارات المخصصة للتعليم الاساسى والعالى وكذلك توفير الحكومة للبيئة المؤسسية الصالحة واللازمة لتشجيع زيادة الاستثمارات فى رأس المال البشرى وتحسين الانتاجية .(Risikat Oladoyin S. Danda , June 2010)

ج- دراسة : Abiodum Lawl N, and Wahab T . Iyiola

تهتم هذه الورقة بدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى فى نيجيريا ، حيث اعتبرت التعليم أحد أهم المكونات الاساسية المؤثرة فى تكوين رأس المال البشرى والذى بدوره يعتبر عاملاً هاماً لتحقيق التنمية المستدامة بالدولة . وتمثل المنهج الذى اتبعته الورقة فى استخدام نموذج قياس يعتمدعلى طريقة المربعات الصغرى من خلال تحليل بيانات سلسلة زمنية للفترة (1980-2008) وطبقت الورقة النموذج التالى فى محاولة منها لتحديد أهمية التعليم فى تحقيق النمو الاقتصادى فى نيجيريا :-

RGDP =f (FCF , LABF , EDUC).

حيث:-

RGDP= معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى .

FCF = تكوين رأس المال الثابت .

LABF= القوى العاملة معبراً عنها بأرقام الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة .

EDUC = المخصصات الموجهة للتعليم من الموازنة .

وقد أوضحت النتائج أن المتغيرات المفسرة استطاعت تفسير 99 % من التغيرات التى تطرأ على المتغير التابع ، أى أن الاستثمار فى التعليم له تأثير مباشر ومعنوى على النمو الاقتصادى فى نيجيريا . وبالتالى كلما تزايد الاستثمار فى التعليم – مع الحفاظ على جودة العملية التعليمية – كلما كان قرار الاستثمار فى الاتجاه الصائب نحو تحقيق نمو اقتصادى متسارع . ولقد أوصت الورقة أنه ينبغى على الحكومة زيادة المخصصات المالية الخاصة بالتعليم بمختلف مراحله ،حيث أن الاقتصاد النيجيرى سوف يستفيد بشكل كبير من تحسين الاوضاع التعليمية بالدولة حتى لو تم هذا على حساب تخفيض الاشكال الاستثمارية الاخرى . (Lawal,N.Abiodum,, T.Iyiola Wahabmmm ,2011)

د- دراسة M.A.Adowa :-

تستهدف هذه الورقة التعرف على دور التعليم -متمثلاً فى تراكم رأس المال البشرى- فى عملية النمو الاقتصادى فى نيجيريا ، ويتمثل المنهج الذى اتبعته الورقة فى تطبيق نموذج قياسى لبحث مساهمات كل من التعليم الابتدائى والثانوى والفنى فى النمو الاقتصادى فى نيجيريا .

وقد تم الاشارة لهذه المتغيرات من خلال معدلات الالتحاق بالمدارس عند المستويات التعليمية الثلاث ، كما اشتمل النموذج متغيرات أخرى مثل تكوين رأس المال العينى ، اجمالى الانفاق على الصحة .

ولقد طبقت الورقة النموذج التالى :-

RGDP = f(CEDU, REDU , PCAP , LAB , GRAD)

RGDP هو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى كمؤشر على التنمية الاقتصادية .

CEDU= الانفاق الاستثمارى على التعليم .

REDU= الانفاق الجارى على التعليم .

PCAP = التكوين الرأسمالى العينى كمؤشر على اجمالى التكوين الرأسمالى .

LAB= قوة العمل .

GRAD = القوى البشرية عالية المهارة كمؤشر على خريجى مؤسسات التعليم العالى .

وقد أشارت نتائج النموذج أن المتغيرات المفسرة أستطاعت تفسير ما يقرب من 97 % من التغير الحادث فى المتغير التابع (GDP) أى أن التعليم بمراحله المختلفة والصحة كذلك قد ساهمت فى تحقيق النمو الاقتصادى فى نيجيريا بشكل كبير . وقد أوصت الورقة بضرورة ادخال تعديلات على المقررات الدراسية الاساسية والفنية ، وكذلك ينبغى على الحكومة أن تشترك مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات على مستوى الاقتصاد القومى ، كما أوصت بضرورة توفير التمويل الملائم للمدارس والجامعات النيجيرية (M.A. Adawo، 2011).

هـ- دراسة Oluwatobi,Stephen.O and Ogunrinola,I .Oluranti:

تهتم هذه الورقة بدراسة العلاقة بين الجهود الحكومية المبذولة لتطوير رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى فى نيجيريا ، حيث استهدفت التعرف على تأثير الانفاق الحكومى على التعليم والصحة على النمو الاقتصادى فى نيجيريا . وتمثل المنهج الذى اتبعته الورقة فى تطبيق نموذج سولو المعدل لقياس العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو . " Augmented Solow Human Capital Growth Model". وقد كان المتغير التابع فى النموذج هو الناتج الحقيقى ، بينما تضمنت المتغيرات المفسرة الانفاق الحكومى (الرأسمالى والجارى) على التعليم والصحة . واجمالى التكوين الرأسمالى الثابت ، وقوة العمل . وتمثل النموذج المطبق فى المعادلة الاتية :

$$\text{Log } y = \alpha 0 + \alpha 1 \log k + \beta \log HL + \alpha 2 \log RE + \alpha 3 \log CE + v$$

Y = مستوى الانتاج معبراً عنه بالناتج المحلى الاجمالى .

K = مخزون رأس المال العينى معبراً عنه بإجمالى التكوين الرأسمالى الثابت .

HL = مقياس لاجمالى المخزون من رأس المال البشرى وهو عبارة عن حاصل ضرب المعدل الكلى للالتحاق بالتعليم(H) وكذلك اجمالى قوة العمل (L) .

RE, CE = الانفاق الجارى والرأسمالى على كلا من التعليم والصحة وذلك كمؤشر لمستوى تنمية رأس المال البشرى .

ولقد أظهرت نتائج النموذج أن هناك علاقة موجبة بين الانفاق الحكومى الجارى على تطوير رأس المال البشرى ومستوى الناتج الحقيقى ، وبالتالى يعتمد النمو الاقتصادى فى نيجيريا –

ضمن عوامل أخرى – على رأس المال البشرى فى الاجل الطويل . بينما يرتبط الانفاق الحكومى الاستثمارى على رأس المال البشرى سلبياً بالناتج الحقيقى ، وفسرت الورقة ذلك من خلال انتشار الفساد وسوء استخدام الاموال العامة المخصصة للمشروعات الرأسمالية مثل مشروعات البنية الاساسية التعليمية والصحية (Oluwatobi , Steven .O and Ogunrinalo I . Oluranti, June 2011)

و- دراسة Ujunwa Augustine

تتبع هذه الورقه نفس الطريقه التي تتبعها معظم الدراسات التي تم عرضها مسبقا حيث تحاول اختبار تأثير تنميه راس المال البشري على النمو الاقتصادي طويل الاجل في نيجيريا مستخدمه طريقه المربعات الصغري لسلسلة زمنية مدتها 27 عاما تبدا منذ عام 1981 حتي 2007 . وقد حددت الدراسه معدل نمو نصيب الفرد من (GDP) كمتغير مستقل واشارت الي عدد من المتغيرات التابعة مثل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (PER) والالتحاق بالتعليم الثانوى أو ما بعد الابتدائى (PPER) ، والالتحاق بالتعليم العالى (TER)، وهى مؤشرات على تنمية رأس المال البشرى ، بالاضافة الى متغيرات أخرى مثل الانفاق الرأسمالى على التعليم (CE) والانفاق الجارى عليه (RE) والتكوين الرأسمالى الثابت (GCF) . وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها وجود علاقة موجبة بين مؤشرات تنمية رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى فى نيجيريا، وهو ما يؤكد على ما توصلت اليه الدراسات السابقة فى هذا الصدد. (Ujunwa Augus , 2009)

ز- دراسة : A.A.Awead S.O.Ajayi

تحاول تلك الدراسة اختبار سببية العلاقة بين الاستثمار فى رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى فى نيجيريا خلال الفترة 1975- 2005 ، وذلك بإستخدام طريقة تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism (ECM) ، ولقد عبرت الدراسة عن النمو الاقتصادى فى نيجيريا باستخدام الناتج المحلى الاجمالى (GDP) بالاسعار الجارية ، كما عبرت عن الاستثمار فى رأس المال البشرى (HCI) باستخدام اجمالى الانفاق الحكومى على التعليم والصحة . وقد أشارت نتائج النموذج الى أن اكثر من 60% من التغيرات التى حدثت فى النمو الاقتصادى قد تم تفسيرها بالمتغير الاخر المتعلق بالاستثمار فى رأس المال البشرى ومن ثم فإنه يمكن القول بأن هناك علاقة سببية مباشرة بين (HCI) ،(GDP) (A. A. Awe ad S.O. Ajayi ,2010) . ولقد قامت دراسة أخرى بإختبار نفس العلاقة فى نيجيريا ولكن خلال الفترة 1970-2009 وتوصلت الى نفس النتيجة السابقة .(Ditimi Amassoma and P.INowsa , 2011)

المحور الثاني : رأس المال البشري : إطار نظري

1- مفهوم رأس المال البشري :

أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الإقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولي "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا ان هذا الإهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين ، حيث اوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الاساس الى تحسين قدرات الانسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى الى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر.(Jacob Mincer :Aug. 1985).

وهكذا ظهر مفهوم راس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان الإقتصادى (شولتز) ربما يكون الشخص الأكثر شهرة من أنصار نظرية راس المال البشري، وقد ذكر"شولتز" ان مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان ، ويعتقد أن البشر انفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع ، وان رأس المال البشري يختلف عن نوعين اخرين من راس المال وهما راس المال الطبيعي وراس المال الآلي، حيث يمثل رأس المال البشري طبقاً لشولتز القدرة والمعلومات ذات القيمة الإقتصادية، كما انه مصدراً قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الاخري لرأس المال (عماد الدين المصبح ، يوليو 2005 ، ص4،5) . وانتهي شولتز إلى ان " فكرته الأساسية عن راس المال البشري قادته إلى فكرة الاستثمار في راس المال ، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وصحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية" (أشرف العربى ، 1997، ص 50) .

ولقد ساهم الاقتصادي "بيكر" الي حد بعيد في انتشار فكرة الاستثمار في راس المال البشري، خلال أوائل الخمسينات ونهاية الستينات، حيث فرق بين نوعين اساسيين من التدريب: التدريب العام General Training والتدريب المتخصص Specific Training ، ففي حين يستفيد العامل والمتدرب بدرجة اكبر من النوع الأول من التدريب(الاستثمار في راس المال البشري) فان المنشأة أو صاحب العمل هو المستفيد الاكبر من النوع الثاني..(Gray S. Becker , 1975)

وعلي الرغم من شيوع استخدام مصطلح راس المال في عدد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن الماضي، إلا انه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومستقر له. غير ان هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه في التعريفات المستخدمة ، والتي تنظر معظمها لرأس المال البشري بإعتباره مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الإقتصادية واكتساب الدخل ، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى. (Adolf Stroom Bergen ,DennisRose and Ganesh Nana , , Nov 2002) .

ومن التعريفات واسعة الإنتشار لمصطلح راس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونيسيف ، والذي يرى " أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية ". (اشرف العربى ، 2007، ص. 55).

ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم راس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد ، يتسم بعلاقات تشابكية قوية مع العديد من المفاهيم الهامة الاخرى مثل راس المال المعرفى، ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية، الا انه يتمايز عنهم في كونه يركز علي العنصر البشري بإعتباره فقط أحد المحددات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، خاصة فى ظل شيوع مظاهر العولمة والانفتاح ، وما نتج عنها من تزايد حدة المنافسة وتعاظم دور العلم والمعرفة والإبداع البشري فى تحديد القدرة التنافسية للإقتصادات المختلفة.

2- أهمية رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعليم حيث يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، ومن هنا فإن تراكم راس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب (عماد الدين المصبح ،2005 ، ص6)

ولقد وجد Baroo & Lee في دراستهما المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم خلال الفترة 1960 – 1995، أن من محددات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري المتراكم لدى بلد ما ، وكذلك خصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل الدراسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الإبتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب رئيس للعبور إلى المراحل الأعلى من التعليم ذات المردود التنموي (Robert J. Barro and Jona – wha lee , April 2000) . وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية: (د. نافز أيوب محمد ، 2005 ،ص 9 .)

- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره -إلى حد كبير- بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.
- تزايد الإهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي.

وعلى هذا فإن الاستثمار في تكوين راس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا التي دعت الاقتصاديين إلى إعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكون لها هذه الفاعلية بدون الانسان.

3- طرق قياس رأس المال البشري:

إستحدث تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربى للتخطيط في العام 2003 مؤشراً مركباً لرأس المال البشري مكوناً من خمس مؤشرات فرعية وهي: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل إنخفاض الأمية لدى الكبار، ونسبة الانفاق العام على التعليم. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء اوزان نسبية متساوية لهذه المؤشرات الخمس، وتم حساب قيمة هذا المؤشر في 16 دولة عربية هي: مصر ، البحرين، الكويت، قطر، الأردن، لبنان، السعودية، تونس، الجزائر، الإمارات، عمان، سوريا، المغرب، اليمن، السودان وموريتانيا، بالإضافة إلى 3 دول غير عربية هي: تركيا، كوريا، وماليزيا . وقد تراوحت قيم هذا المؤشر بين 2.084، و0.814، وتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات . (المعهد العربى للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية 2003) .

وقد طور تقرير التنافسية العربية في العام 2006 هذا المؤشر المركب لراس المال البشري وأصبح يتكون من أحد عشر متغيراً، حيث تناولت الصحة ثلاثة متغيرات وهي: الانفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الميلاد. في حين احتوى مؤشر رصيد رأس المال البشري على متغيرين أساسين وهما: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق)، ومعرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (15-24 سنة)، بينما احتوى مؤشر تكوين رأس المال البشري وعدالته سته متغيرات وهي: الانفاق العام على التعليم كنسبة من (GDP)، ونسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، ومعدل القيد الثانوي الكلي، ومعدل القيد الثانوي الكلي للإناث، ومعدل القيد الجامعي الكلي، ومعدل القيد الجامعي الكلي للإناث. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء أوزان متساوية لهذه المتغيرات، وتم حساب هذا المؤشر في 24 دولة على مستوى العالم منهم سبعة دول أفريقية وهم: مصر، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، جنوب أفريقيا، وموريتانيا. (المعهد العربى للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية 2006 ، 2009) .

وبالإضافة إلى هذه المحاولة، توجد محاولات متعددة لقياس رأس المال البشري اعتمدت غالبيتها على مؤشرات تفصيلية ، إلا أنه يمكن التمييز بين **اتجاهين رئيسين** دارت حولهما أغلب هذه المحاولات : **الاتجاه الأول** يركز على قياس إجمالي رأس المال البشري المتاح في المجتمع في لحظة زمنية معينة، في حين يعتمد الاتجاه **الثاني** على تتبع المراحل المختلفة للمنظومة الدنياميكية التي تؤدي إلى تكوين واستخدام رأس المال البشري، أي أنه يركز ليس فقط على قياس الرصيد المتاح لرأس المال البشري وعملية تكوينه، ولكن أيضاً على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم . ولعل أهمية هذا التوجه تتزايد في حالة البلدان النامية التي تعاني من مظاهر متعددة للهدر في رأس المال البشري مثل تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات.. (Joe Ruggenia and Zhen He , Oct -2003)

المحور الثالث : الوضع النسبى لرأس المال البشرى فى نيجيريا :

هناك العديد من المؤشرات في قياس الوضع الراهن لرأس المال البشري في دولة ما من اهمها: مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، حيث قام الأخير منذ عام 1990 بنشر تقرير سنوي عن مستوى التنمية البشرية بدول العالم المختلفة مستخدماً مؤشراً للتنمية البشرية أطلق عليه Human Development Index وذلك كوسيلة لتقييم حالة رأس المال البشري في دول العالم المختلفة، ولقد تضمن (HDI) ثلاثة أبعاد مختلفة للتنمية البشرية وهي: (أحمد الكواز ، اكتوبر 2000 ، ص 3)

1- التمتع بحياة صحية طويلة (كمؤشر للصحة) وتم التعبير عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.
2- مستوى التعليم والحالة التعليمية، وتم التعبير عنه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ، وكذلك المعدل الكلي للالتحاق بالتعليم أو معدل الاستيعاب الإجمالي في مراحل التعليم المختلفة.
3- التمتع بمستوى معشي ملائم (مستوى الدخل)، وتم التعبير عنه من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ووفقاً لهذا الدليل، تم تقسيم دول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، أخرى ذات تنمية بشرية متوسطة، وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة. (Harry Deinibiteim Mmonimah , 2010) .

وسوف تحاول الدراسة في هذا القسم منها توضيح الوضع الحالي لرأس المال البشري في نيجيريا، وذلك مقارنة بدول أخرى باستخدام الإحصائيات الواردة بتقرير التنمية البشرية حيث يوضح الجدول رقم (1) قيمة (HDI) في نيجيريا وعدد من الدول وكذلك ترتيبها العالمي

جدول (1) دليل التنمية البشرية في نيجيريا وعدد من الدول خلال عامي 2007، 2011

الدولة	قيمة (HDI)		الترتيب العالمى		الوضع بالنسبة للدول المختارة	
	2007	2011	2007	2007	2011	2007
نيجيريا	.511	.459	158	156	10	10
الجابون	.755	.674	103	106	5	5
جنوب أفريقيا	.683	.619	129	123	7	7
أنجولا	.564	.486	143	148	8	9
سيشل	.846	.773	57	52	3	3
غانا	.526	.541	152	135	9	8
بربادوس	903.	793.	37	47	2	2
مصر	703.	644.	123	113	6	6
ماليزيا	.829	.761	66	61	4	4
كوريا الجنوبية	.937	.897	26	15	1	1

المصدر: UNDP**, Human capital Development Report 2009,2011**,((New York : UNDP).

ويتضح من الجدول أن معظم الدول النامية المختارة سواء في أفريقيا أو في آسيا تفوق نيجيريا من حيث نتيجة مؤشر (HDI). كما بلغت نيجيريا المركز العاشر من حيث ترتيبها بين العشر دول المختارة ، بل وبلغ ترتيبها العالمي في العام 2007 المركز 158 من بين 182 دولة شملها تقرير عام 2009، في حين تقدمت قليلاً ووصلت إلى المركز 156 في تقرير عام 2011 والذي شمل 187 دولة. بل أنه لأمر مثير للدهشة أن تسبق دولة مثل أنجولا – والتي عانت لحقبة طويلة تجاوزت 25 عاماً من الحروب الأهلية – نيجيريا بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية والذي بلغ 564 .، 486. خلال عامي 2007، 2011 على التوالي.

***وفيما يتعلق **بالمؤشر الخاص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي** والذي يقيس المستوى المعيشي للأفراد بالدولة فإن الجدول (2) يوضح هذا المؤشر في نيجيريا وبعض الدول الأخرى خلال عامي 2007، 2011:

جدول رقم(2)

متوسط نصيب الفرد من (GNI) في نيجيريا وعدد من الدول خلال عامي 2007، 2011

الدولة	متوسط نصيب الفرد من GNI (بالدولار)		الترتيب العالمى		الوضع بالنسبة للدول المختارة	
	2007	2011	2007	2011	2007	2011
نيجيريا	1.969	2.069	141	144	9	9
الجابون	15.167	12.249	54	66	4	5
جنوب أفريقيا	9.385	9.469	78	79	6	6
أنجولا	5.385	4.874	107	110	7	8
سيشل	16.394	16.729	50	48	3	2
غانا	1.334	1.584	153	155	10	10
بربادوس	17.956	17.966	48	50	2	3
مصر	5.349	5.269	103	107	8	7
ماليزيا	13.518	13.685	61	56	5	4
كوريا الجنوبية	24.801	28.230	35	27	1	1

المصدر: UNDP**, Human capital Development Report 2009,2011**,((New York : UNDP)

ويتضح من جدول (2) أن نيجيريا إحتلت المركز 9 بين الدول المختارة خلال عام 2007 والمركز141 على المستوى العالمي – أما في العام 2011 فقد إحتلت المركز 9، 144 على التوالي. وهي بذلك أعلى من غانا قليلاً، ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في نيجيريا عام 2007 حوالى 1.969، تزايد قليلاً إلى 2.069 دولار عام 2011، وهي بذلك تبعد كثيراً عن ذلك المتوسط المتحقق في مصر (5.349، 5.269 خلال نفس العامين على التوالي) ،كما انها تبعد كثيراً عن مستويات الدخول في دول أفريقية أخرى مثل أنجولا، الجابون وسيشل ،مما يشير إلى مدى تضاؤل المستوى المعيشي للأفراد في نيجيريا وذلك في ضوء ما تستهدفه بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل بحلول عام 2020 (4000 دولار)

* وهناك مؤشر آخر لقياس الوضع النسبي لرأس المال البشري بالدولة **وهو متوسط العمر المتوقع عند الميلاد،** وهو ما يوضحه الجدول (3):

جدول (3)
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في نيجيريا وعدد من الدول خلال عامي 2007، 2011

الدولة	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد		الترتيب العالمى	الوضع بالنسبة للدول المختارة	
	2007	2011	2007	2007	2011
نيجيريا	47.7	51.9	167	8	9
الجابون	60.4	62.7	138	5	7
جنوب أفريقيا	51.5	52.8	158	7	8
أنجولا	46.5	51.1	172	9	10
سيشل	-	73.6	-	-	4
غانا	56.5	64.2	146	6	6
بربادوس	77	76.8	37	2	2
مصر	69.9	73.2	102	4	5
ماليزيا	74.1	74.2	55	3	3
كوريا	79.2	80.6	25	1	1

المصدر: UNDP**, Human capital Development Report 2009,2011**,((New York : UNDP)

ويلاحظ من الجدول السابق أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في نيجيريا بلغ 47 عاما في العام 2007 تزايد إلى حوالي 52 عاماً في العام 2011، وإنها إحتلت المركز رقم 167 عالمياً في هذا الصدد من بين 182 دولة شملها هذا التقرير، بينما إحتلت المركز 8 بالنسبة لبقية الدول التي شملها الجدول في عام 2007، وتزايد ترتيبها قليلاً خلال عام 2011 حيث احتلت المركز التاسع بين تلك الدول. ومازالت نيجيريا أقل من الدول الأفريقية الأخرى التي شملها الجدول من حيث العمر المتوقع عند الميلاد، مثل جنوب أفريقيا وغانا والجابون والتي تراوح هذا المتوسط بها بين 50 – 60 عاماً ، بينما تراوح بين 70 – 80 عاماً في دول مثل ماليزيا وكوريا، وهذا يوضح سوء الخدمة والرعاية الصحية المقدمة في نيجيريا مقارنة بدول العالم الأخرى.

أما فيما يتعلق **بمؤشرات التعليم** ، فإن الجدول (4) يوضح المتغيرات التي يتضمنها هذا المؤشر وهي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، والمعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم.

جدول (4)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدة البالغين والمعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم في نيجيريا وعدد من الدول خلال عامي 2007، 2011 (نسب مئوية)

الدولة	المعدل الكلى للالتحاق بالتعليم/ ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين				الترتيب العالمى		الوضع بالنسبة لبقية الدول			
	الاستيعاب		الالمام بالقراءة والكتابة		الاستيعاب	الالمام بالقراءة والكتابة	الاستيعاب		الالمام بالقراءة والكتابة	
	2007	2011	2007	2011	2007	2011	2007	2011	2007	2011
نيجيريا	53	43.3	72	60.8	150	112	10	10	5	9
الجابون	80.7	62.3	86.2	87.7	53	86	4	7	4	5
جنوب افريقيا	76.8	85	88	88.7	77	80	5	4	3	4
أنجولا	65.3	51	67.4	70	122	117	8	9	6	6
سيشل	82.2	79.2	91.8	91.8	50	63	3	5	2	3
غانا	56.5	56.6	65.9	66.6	144	121	9	8	8	7
بربادوس	92.9	-	-	-	19	-	2	2	-	-
مصر	76.4	78.3	66.4	66.4	79	119	6	6	7	8
ماليزيا	71.5	85.6	91.9	92.5	102	62	7	3	1	2
كوريا الجنوبية	98.5	100.23	-	104.3	9	-	1	1	-	1

المصدر: UNDP, **Human capital Development Report 2009,2011**,((New York : UNDP)

ويتضح من الجدول (4) أن نيجيريا جاءت في المركز 150 على المستوى العالمي فيما يخص المعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم ، واحتلت المركز 112 عالمياً فيما يتعلق بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وذلك خلال عام 2007. بل والأكثر من ذلك، إنها إحتلت المركزين 10، 5 فيما يتعلق بالمعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة خلال 2007 مقارنة ببقية الدول الواردة بالجداول. واستمرت على نفس المركز بالنسبة للمعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم عام 2011 ، ولكن تراجع مركزها بين تلك الدول لتحتل المركز التاسع فيما يتعلق بمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة، وهذا يدل على ضعف الإهتمام بالمستوى التعليمي في نيجيريا والحاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم بها من خلال

زيادة الإنفاق عليه ووضع السياسات التي من شأنها الإرتقاء بالحالة التعليمية لمواطنيها وزيادة معدلات إلتحاقهم بالمدارس.

إن الاهتمام بالعنصر البشري والثروة البشرية يعدان من أهم العوامل التي دفعت بالنمو الاقتصادي للعديد من الاقتصادات الأسيوية مثل الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا والهند، فلقد اعتمدت تلك الدول على مواردها البشرية وليس الطبيعية مما أدى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادية بها، والجدول التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الانفاق على التعليم والصحة في عدد من الدول الآسيوية خلال عامي 1970- 2000.

جدول (5)
متوسط نصيب الفرد من الاتفاق على التعليم والصحة فى عدد من الاقتصادات الآسيوية خلال عامي 1970 – 2000.

الدولة	التعليم				الصحة			
	الانفاق عام 1970	الالمام بالقراءة% والكتابة 1970	الانفاق عام 2000	الالمام بالقراءة والكتابة 2000	الانفاق عام 1970	العمر المتوقع عند الميلاد (1970)	الانفاق عام 2000	العمر المتوقع عند الميلاد (2000)
بنجلاديش	1.2	22	6.8	43	.5	42	3.2	59
كمبوريا	1.4	38	3.9	68	2.3	43	2.6	56
بنيال	.4	9	5.8	43	.3	38	2	58
الهند	1.58	30	13.77	60	.3	42	2.43	62
باكستان	.42	15	14.24	45	.12	43	4.27	64
ماليزيا	16.4	55	223.4	90	5.5	53	61.2	73
كوريا	9.1	71	371.4	98	.7	54	17.8	74
تايلاند	11	68	88.1	96	2	51	25.8	69

المصدر: Harry Deinibiteim Mmonimah , " **the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program** " Journal of Sustainable Development in Africa ,
(Clarion: : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010)

حيث يتضح من الجدول مدى تضاؤل متوسط نصيب الفرد سواء من الانفاق على التعليم أو الصحة بتلك الدول خلال عام 1970، ولقد انعكس ذلك على العمر المتوقع عند الميلاد الذي انخفض هو الآخر بشكل ملموس. ولكن بحلول عام 2000، تزايد الانفاق على التعليم والصحة بشكل ملموس بتلك الدول، فعلى سبيل المثال أصبح متوسط نصيب الفرد من الانفاق على التعليم والصحة في الهند 13.7 دولار، 2.43 دولار على التوالي، وبالتالي تزايد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بها إلى 60%، كما تزايد العمر المتوقع عند الميلاد ليبلغ 62 عاماً عام 2000 مقارنة بـ42 عاماً خلال عام 1970.

بل والأكثر من ذلك، فإن متوسط نصيب الفرد من الانفاق على التعليم والصحة في كوريا قد تزايد عام 2000 وبلغ 371.4 دولار و17.8دولار على التوالي، كما تزايد متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بها إلى 74 عاماً مقارنة بـ54 عاماً فقط خلال عام 2000. ولا شك أن تلك الدول حققت مراكز متقدمة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بباقي دول العالم، ويرجع ذلك بالأساس إلى توافر رأس المال البشري المؤهل وقيامه بدور فعال في تنمية بلادهم. وإذا عدنا إلى **الحالة النيجيرية**، فإننا نلاحظ تراجع مستويات الانفاق على التعليم وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (6)

الانفاق الحكومي على التعليم في نيجيريا خلال الفترة 1994 – 2008

السنة	اجمالى الموازنة الحكومية (بالتريليون نايرا نيجيرى)	الانفاق على التعليم (بالبليون نايرا نيجيرى)	الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالى الموازنة(%)
1994	.1105	8.655	7.83
1995	.982	12.729	12.96
1996	.1242	15.3	12.32
1997	.188	21.8	11.59
1998	.260	26.7	10.27
1999	.249	27.7	11.12
2000	.67751	50.66	8.36
2001	.8942	62.6	7
2002	1.064	82.950	8.82
2003	1.446	78.952	11.40
2004	1.189	93.767	11.14
2008	2.870	33.6	9.64

المصدر: M.A. Adawo " **Has Education (Human Capital) Contributed to the Economic Growth of Nigeria** " , (Nairobi : Academic Journalist , vol .3 .No.1, Jan 2011) , p52,53 .

ولقد حددت اليونسكو النسبة من الموازنة الحكومية الموجهة للإنفاق على التعليم في حدود 26%، ولكن الجدول رقم (6) يشير إلى عدم التزام الحكومة النيجيرية بتلك النسبة ، فلقد تراجعت هذه النسبة بين عامي 2004، 2008 (من 11.14% إلى 9.64%) . كما أن تلك النسبة تعد ضئيلة جداً عند مقارنتها بالعديد من الدول الافريقية الأخرى، فعلى سبيل المثال بلغ الانفاق على التعليم كنسبة من (GNP) 7.9% في جنوب أفريقيا عام 2000 وذلك مقارنة بـ 7.% فقط في نيجيريا.

ولا يقتصر الأمر على الانفاق على التعليم كأحد أهم المشكلات التي تواجه تنمية العنصر البشري النيجيري، بل أن الأمر يتعلق بمعدل الالتحاق بالتعليم أيضاً- سواء الابتدائي أو الثانوي أو العالي - حيث تشير الإحصاءات الرسمية بنيجيريا إلى تضاؤل تلك المعدلات بشكل ملموس. (http :// 129.3.20..411, K.K. Ogujiuba and A.O.Adeniyi) eps / maci papers /0508.doc .vol44,no.3,sep.2006)

بل والأكثر من ذلك، فإن متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة في نيجيريا بلغ أقل من 5 دولار أمريكي طبقاً لإحصاءات البنك الدولي، بل أنه تراجع إلى أقل من 2 دولار في عدد من الأقاليم النيجيرية، ولاشك أن هذا المتوسط يبعد كثيراً عن ذلك الذي حددته منظمة الصحة العالمية (WHO) والبالغ 34 دولار في الدول منخفضة الدخل. ولقد بلغ الانفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق 2.55% عام 1996، تزايد قليلاً إلى 2.96 عام 1997، تم تراجع إلى 1.95% عام 1995 ولكن عاد ليتزايد مرة أخرى حتى بلغ 2.5% عام 2000(Harry Deinibiteim Monimah, . 2010, p 152). كما بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من (GDP) النيجيري 5.8% عام 2009، وذلك مقارنة بـ4.6% عام 2004 وذلك طبقاً لتقديرات البنك الدولي.

(World Bank , African Development Indicators, 2007, 2011)

المحور الرابع : سياسات وبرامج تنمية رأس المال البشري بنيجيريا:

لقد تم وضع العديد من البرامج والخطط التنموية منذ استقلال نيجيريا وذلك بهدف الإرتقاء بالدولة وجعلها واحدة من اكثر اقتصادات العالم تقدماً وتنمية. ولقد شملت تلك البرامج التنموية خطة التنمية الوطنية الأولى (1962 – 1980) ، وخطة التنمية الوطنية الثانية (1970 – 1974) ، وخطة التنمية الوطنية الثالثة (1975 – 1980) ، وغيرها من البرامج والخطط مثل برنامج التعليم للجميع، والصحة للجميع، والإسكان للجميع. (Harry Deinibiteim Monimah,2010,p139) . والجدير بالذكر أن الهيكل الرسمي للتعليم في نيجيريا يتكون من 6 سنوات للتعليم الإبتدائي، 3 سنوات للتعليم الاعدادى ، و3 سنوات للتعليم الثانوى ، و4 سنوات للتعليم العالي (4-3-3-6)، وقد حل هذا الهيكل محل النظام التعليمي الموروث عن فترة الإستعمار والمعروف بـ (4-2-5-6). (Lawal ,N . Abiodum and Wahab , T. Iyiola, 2011) ، وتعد الحكومة الفيدرالية لنيجيريا هي المسئولة بالأساس عن مؤسسات التعليم العالي، كما أن هناك العديد من الولايات التي تقوم بتمويل هذا المستوى من التعليم، ومع إعتماد 8 جامعات جديدة زاد عدد الجامعات الخاصة إلى 20 جامعة يتم تمويلها من خلال كيانات خاصة. وتتولى حكومات الولايات مسئولية التعليم الثانوي، أما التعليم الإبتدائي فهو مسئولية الحكومات المحلية، ولكن هناك هيئة باسم (اللجنة القومية للتعليم الابتدائي) (NPEC) تتولى مسئولية وضع المناهج لهذه الفئة من التعليم.(I . Ogboru , Oct 2008)

وفي عام 2000، تم وضع رؤية وخطة مستقبلية يتم تحقيقها بحلول عام 2010 بعنوان "إستراتيجية تنمية وتعزيز الإقتصاد القومي National Economic Empowerment and Development Strategy (NEEDS).

استهدفت تلك الإستراتيجية الوصول بمعدل الإلمام بالقراءة والكتاب لدي البالغين إلى 65% بحلول عام 2007، كما أشارت إلى مدى أهمية الدور الذي تضطلع به برامج وسياسات تنمية رأس المال البشري ومالها من تأثير ملموس على النمو الإقتصادي لنيجيريا. (k. Ogujiuba and A.O.Adeniyi,2006 , p2,3). كما هدفت إلى تشجيع المواطنين على إكتساب المهارات والمعارف التي تجعلهم قادرين على المنافسة في أسواق العمل الخارجي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم الاستراتيجية لمعالجة تلك القضايا: National (Planning Commission , Feb. 2004).

1- التنفيذ الفعلي لقانون التعليم الجامعي الإلزامي وذلك من خلال ما يلي:
*تحسين البنية التحتية التعليمية .
*تطوير القدرات المؤسسية لخلق طاقة بشرية مؤهلة وذات جودة عالية.
*التوسع في المعدلات الكلية للالتحاق بالتعليم بهدف زيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.
1- مراجعة كافة المناهج الدراسية من التعليم الإبتدائي إلى العالي بهدف تضمينها المزيد من المهارات التي تتطلبها أسواق العمل.
2- إعادة تأهيل وتجهيز المدارس الفنية لجعلها قادرة على مواجهة متطلبات سوق العمل.
3- مراجعة المناهج الدراسية على كافة المستويات والتأكيد على أهمية تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات (ICT).
4- مراجعة المناهج الدراسية وذلك بهدف جعل دراسة اللغة الفرنسية عملية إختيارية خلال مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية .
5- الإستمرار بل وتدعيم البرامج التدريبية التي وضعتها الحكومة الفيدرالية بهدف الحصول على الوظائف المختلفة وتشجيع الولايات على تصميم برامج مشابهة لها.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود والاستراتيجيات فإنها لم تؤت ثمارها المرجوة بشكل ملموس ولم تحقق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة ، ولم تسهم بشكل كبير فى رفع مستوى ومهارات رأس المال البشرى النيجيرى ، وقد تمثل ذلك بالأساس فى تراجع قدرة النظام التعليمى بها على إفراز خريجين ذوى مهارات عالية يستطيعون المنافسة بفاعلية فى الأسواق المحلية والعالمية ، مما ساهم فى تزايد حدة مشكلة البطالة بنيجيريا وخصوصاً بين الشباب .

لذلك تحولت نيجيريا منذ العام 2010 إلى خطة أخرى بعنوان **"برنامج التنمية النيجيري 202020"**، والذي يهدف إلى أن تصبح نيجيريا واحدة من أكبر 20 كيان إقتصادي على مستوى العالم بحلول عام 2020. (Government of the Federal Republic of Nigeria, May 2010) . فطبقاً لتصنيف بنك Goldman Sach الاستثماري فانه تم تحديد 11 دولة على مستوى العالم من المتوقع أن تصبح من اكبر وأضخم اقتصادات العالم خلال القرن الحادى والعشرون ، وقد اختار البنك هذه الدول بناء على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية تمثلت فى : مدى استقرارها الاقتصادى ، ومدى انفتاحها على الأسواق العالمية للتجارة والاستثمار، ودرجة نضجها واستقرارها السياسى ، وكذلك جودة نظامها التعليمى . وقد كانت نيجيريا واحدة من تلك الاقتصادات الإحدى عشر التي حددها البنك . وفى أعقاب ذلك قامت الحكومة النيجيرية بالإعلان عن إستراتيجية 202020وذلك بهدف دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بها، ولقد تم تقسيم الإستراتيجية إلى 6 محاور رئيسية يوضحها الجدول التالي:

جدول (7)
المحاور الرئيسية اللازمة لتحقيق استراتيجية 202020

المحور	المستهدف
الاقتصاد الكلى	زيادة تنافسية الاقتصاد النيجيرى عالمياً وجعله يتسم بالاستقرار والثبات النسبى ، والوصول بالناتج المحلى الاجمالى الى مستوى لايقل عن 900 مليون دولار ، ولايقل متوسط نصيب الفرد من الدخل عن 4000 دولار
البنية التحتية	تحقيق خدمات ذات مستوى ملائم من البنية التحتية تدعم كافة القطاعات الاقتصادية بالدولة .
التعليم	تحديث النظام التعليمى وتطويره بما يضمن امداد كل مواطن بما يحتاج اليه من مهارات وقدرات ، وامداد الدولة بالطاقات البشرية الفعالة المؤهلة .
الصحة	تطوير القطاع الصحى بما يضمن تحقيق متوسط للعمر المتوقع لا يقل من 70 عاماً ، والتخفيف من حدة الامراض المتوطنة مثل الملاريا ، والايدز وغيرها .
الزراعة	تحديث وتطوير القطاع الزراعى وامدادة بأحدث التكنولوجيات الانتاجية بما يضمن الاستغلال الكامل لكافة الموارد الزراعية للدولة مما يؤدى الى تحقيق الامن الغذائى وزيادة المتحصلات من النقد الاجنبى .
الصناعة التحويلية	رفع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية فى الاسواق العالمية مما يساهم فى زيادة (GDP) وزيادة مساهمة الصناعة التحويلية فيه بما لا يقل عن 40 % منه .

المصدر : Harry Deinibiteim Mmonimah , " **the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program " Journal of Sustainable Development in Africa (Clarion: : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , .2010),p.142.**

ولقد اشتمل محور تنميه راس المال البشري والاجتماعي في خطه (20 20 20) علي ثمانية مجالات اساسية وهي الصحه ، التعليم ، التشغيل والانتاجيه ، شئون المراه والتنميه الاجتماعيه ، وتنمية وتطوير الطاقات البشريه، تنمية وتطوير الانشطة الرياضية ،الغذاء والتغذية والحماية الاجتماعية .وقد تناولت تلك الاستيراتيجية كل مجال من هذه المجالات بشئ من التفصيل وحددت الرؤي والاهداف المطلوب تحقيقها وكذلك حاولت تقييم الوضع الحالي لكل منها والتحديات التي تواجه كل قطاع من تلك القطاعات

(Government of the Federal Republic of Nigeria: Nigeria Vision 20: 2020 , pp146 -215)

أهم الاستنتاجات:

1- هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة ما بين تنمية رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى وذلك بالتطبيق على الحالة النيجيرية . حيث بدأت الورقة بعرض أهم المفاهيم المطبقة لرأس المال البشرى ، ثم تناولت أهمية العنصر البشرى ودوره فى التنمية الاقتصادية ، وكذلك عرضت لبعض السبل المطبقة لقياس مستوى رأس المال البشرى . ثم انتقلت الورقة الى تناول الوضع النسبى لرأس المال البشرى فى نيجيريا من خلال تناول عدد من المؤشرات التى وردت فى تقرير التنمية البشرية والتى من أهمها (HDI) ، والتى تتضمن اربعة أبعاد مختلفة للتنمية البشرية وهى متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (الحالة الصحية) ، معدل الالمام بالقراءة والكتابة وكذلك معدل الالتحاق بالعليم (الحالة التعليمية) ، وأخيراً متوسط نصيب الفرد من الناتج (مستوى الدخل) ، **واتضح مدى ضآلة تلك المؤشرات فى نيجيريا – مقارنة بدول أخرى – وكذلك تدنى ترتيبها العالمى فى هذا الصدد** .

2- عرضت الدراسة بعض سياسات وبرامج تنمية رأس المال البشرى بنيجيريا والتى تعددت وتنوعت وكان من أهمها استيراتيجية (NEEDS) ، " واستيراتيجية 202020" . **وتوصلت الدراسة فى هذا الصدد الى نتيجة مفادها أنه على الرغم من تعدد الجهود والسياسات الموجهة لتنمية العنصر البشرى النيجيرية ، الا أنها لم تؤثر ثمارها المرجوة بشكل ملموس** .

3- قامت الدراسة بعرض عدد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى فى نيجديريا ، وقد قامت تلك الدراسات بتطبيق نماذج ومناهج مختلفة فى تحليلها لهذه العلاقة **وتوصلت الى وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين .**

4- وأخيراً عرضت الورقة لعدد من التوصيات و السبل المقترحة التى من شأن الاخذ بها تطوير الموارد البشرية النيجيرية وزيادة فعاليتها وكفاءتها ومساهمتها فى النمو الاقتصادى . وفى هذا الصدد أود أن أؤكد على ضرورة زيادة الجهود الحكومية الموجهة نحو تدعيم قطاعى الصحة والتعليم من خلال زيادة الميزانية المخصصة لكل منهما ، حيث تتحمل الحكومة المسئولية الرئيسية فى تحسين جودة التعليم وتوفير رعاية صحية مرضية ، بينما يلعب القطاع الخاص دوراً مكملاً فى هذا الشأن . فالجهود التنموية التى قامت بها نيجيريا كان يعوقها تدهور مستوى رأس المال البشرى من حيث العدد والجودة ، وان لم تعمل نيجيريا على حل تلك العقبات فلن تستطيع تحقيق أهداف "استيراتيجية 202020 " .

المحور الخامس : توصيات بشأن سبل الاستفادة من رأس المال النيجيرى مستقبلاً :

لوحظ من العرض السابق أنه على الرغم من الجهود التى قامت بها نيجيريا فيما يتعلق بسياسات الانفاق على التعليم والصحة بغرض تطوير رأس المال البشرى ، وما تم تصميمه من برامج واستيراتيجيات بهدف رفع كفاءة العنصر البشرى بها ، الا ان تلك الجهود لم تلق بظلالها على التنمية المستدامة بالدولة ، على الرغم مما أثبتته العديد من الدراسات من وجود علاقة قوية بين تنمية العنصر البشرى وزيادة الاستثمارات الموجهه له وبين النمو الاقتصادى بالدولة ، ومن ثم فإنه لابد من ايجاد سبل لتفعيل الاستفادة من العنصر البشرى بنيجيريا وزيادة كفاءته ومهاراته بما يمكنه من المنافسة بقوة فى الاسواق العالمية ، **وفى هذا الصدد تقترح الدراسة عدداً من التوصيات التى من شأن الاخذ بها الارتقاء بمستوى مهارات العنصر البشرى النيجيرى وهى كالاتي :**

1- استمرار الحكومة النيجيرية فى توفير البيئة الداعمة وتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادى ، الامر الذى سينعكس بالضرورة على زيادة الاستثمارات فى رأس المال البشرى من قبل القطاع الخاص .
2- تدعيم البنية التحتية للمؤسسات التعليمية من أجل الارتقاء بجودة العملية التعليمية وخريجيها .
3- زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، والتأكيد على دور كلا من القطاع الخاص والمؤسسات الدينية بالاشتراك مع الحكومة فى هذا الصدد .
4- تخفيض معدلات التسرب من المراحل التعليمية بعد الابتدائى من خلال التنسيق بين المؤسسات التعليمية العاملة فى هذه المراحل وبين المؤسسات التعليمية الفنية .
5- تحسين أجور ومرتبات المدرسين وأساتذة الجامعات بشكل ملموس ، والعمل على رفع كفاءة مؤسساتهم التعليمية(K..K Ocujiula and .A.O. Adeniyi p26.27)
6- مراجعة كافة الخطط التنموية السابقة ، مما سيساهم فى مساعدة واضعى الخطط التعليمية فى تقييم الوضع الحالى ، والعمل على وضع اهداف واضحة للقطاع التعليمى بنيجيريا ، وكذلك اقتراح استيراتيجيات بديلة تساهم فى تحقيق تلك الاهداف ، وتحديد النفقات المطلوبة وذلك فى ضوء الموازنة الموضوعة . Central Bank of Nigeria. Economic and Financial (Review **, op.cit,** p22,23)
7- ولتفعيل دور السياسات التعليمية ، فإن هناك حاجة لجعل عملية اتخاذ القرارات فى القطاع التعليمى تتسم باللامركزية ، وذلك من خلال زيادة مستوى استقلالية المؤسسات التعليمية فى المدارس والكليات والجامعات . ولقد كان هذا هو المتبع فى نيجيريا فى الخمسينيات وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، وبالتالى تمتعت مؤسسات التعليم الثانوى والعالى باستقلالية ملموسة فى عمليات اتخاذ القرار دون التدخل من الوزارات الحكومية ، ولكن هذا الامر قد تغير مع تآكل الاستقلالية المالية التى كانت تتمتع بها تلك المؤسسات ، مما أضر بالعملية التعليمية بشكل ملموس ، وبالتالى فان هناك حاجة لاعطاء المزيد من الصلاحيات والسلطات للمؤسسات التعليمية المختلفة .
8- ضرورة مساهمة القطاع الخاص فى عملية تنمية القطاع التعليمى والصحى فى نيجيريا ليس فقط من خلال انشاء وتمويل المؤسسات التعليمية والصحية ولكن أيضاً من خلال تصميم المناهج التعليمية بالمدارس والاهتمام بالبنى التحتية فى القطاع الصحى ، وزيادة أنشطة البحث والتطوير (Ben .V. Oujimi. , Aug 2011, p .185,186)
9- لقد أشارت احدى دراسات البنك الدولى انه يمكن القول بأن الموازنة الموجهة للقطاع التعليمى تعد كافية فى بعض اقاليم العالم ولكنها تستخدم بشكل غير فعال ، وهذا يرجع

الى عدم كفاءة المدرسين بالمدارس على الرغم من تقاضيهم اجورهم بشكل منتظم ، مما يساهم فى خلق أجيال من الطلاب ليس لديهم المهارات المطلوبة بسوق العمل ، وكذلك انشاء المبانى التعليمية فى أماكن غير ملائمة .....الى غير ذلك ، ومن ثم فان السياسات والبرامج التعليمية فى نيجيريا عليها أن تأخذ مثل تلك الامور فى اعتبارها .

10-اضافة لما تقدم ، فإنه من المطلوب توفير التمويل الملائم للقطاع التعليمى والصحى فى نيجيريا ، حيث أن تمويل التعليم والمؤسسات الصحية يعدان من أهم العوامل التى تخلق تباينات واضحة فى مستوى رأس المال البشرى بين الدول .

11-ينبغى أن تعكس المناهج التعليمية احتياجات سوق العمل وخاصة القطاع الصناعي ، فمع التقدم التكنولوجى والصناعى الذى تشهده نيجيريا ، فإن من الضرورى رفع مستوى مهارات المتعلمين لمواكبة تلك التطورات .

12-وضع قوانين من شأنها الحد من عمالة الاطفال مما سينعكس بالضرورة على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ، ولجعل هذه القوانين أكثر فعالية فإنه لابد أن يصاحبها سياسات للحد من الاثار السلبية الناجمة عن فقدان هؤلاء الاطفال وعائلاتهم لهذه الدخول وذلك من خلال منح المزيد من الاعانات لعائلات هؤلاء الاطفال (. (Augustine Ujunwa, p8,9

لقد أشارت العديد من الدراسات أن الحكومة النيجيرية على الرغم من تعدد جهودها وبرامجها لتنمية مواردها البشرية الا أن تلك البرامج لم تظهر فعالية ملموسة وتحتاج الى المراجعة خصوصاً فى ظل "استيراتيجية 202020" ، فعلى سبيل المثال فأن الجامعة النيجيرية احتلت المرتبة رقم 6000 على مستوى العالم وذلك خلال عام 2008 ، وعلى الرغم من ان نيجيريا تعد أكبر دول أفريقيا من حيث عدد سكانها ، الا أن لديها 15 عالم ومهندس فقط لكل مليون فرد يقومون بأنشطة بحث وتطوير ، وذلك مقارنة ب 168 فى البرازيل ، 459 فى الصين ، و 158 فى الهند ، و4103 فى الولايات المتحدة الامريكية ((Harry Deinibiteim Monimeh, , p 150

ولكي تحقق نيجيريا أهداف استيراتيجيتها (202020) ، فإنها لابد أن تضع قضية تنمية العنصر البشرى بها على قائمة أولوياتها وهذا ما فعلته النمور الاسيوية لكى تصل الى ما حققته من نمو اقتصادى ملموس . وفى هذا الصدد أود أن أؤكد على ضرورة زيادة الجهود الحكومية الموجهة نحو تدعيم قطاعى الصحة والتعليم من خلال زيادة الميزانية المخصصة لكل منهما ، حيث تتحمل الحكومة المسئولية الرئيسية فى تحسين جودة التعليم وتوفير رعاية صحية مرضية ، بينما يلعب القطاع الخاص دوراً مكملاً فى هذا الشأن . فالجهود التنموية التى قامت بها نيجيريا كان يعوقها تدهور مستوى رأس المال البشرى من حيث العدد والجودة ، وان لم تعمل نيجيريا على حل تلك العقبات فلن تستطيع تحقيق أهداف "استيراتيجية 202020 " .

قائمة المراجع :

أولاً :- مراجع بالغة العربية :

1- أحمد الكواز ، **السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى** ، ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى " ، (الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، اكتوبر 2000).

2- أشرف العربى ، **" التنمية البشرية فى مصر : الوضع الحالى ، اسبابه ، انعكاساته ، وامكانية تطويره "**، رسالة ماجيستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1997) .

3- ----------، **راس المال البشرى فى مصر : المفهوم- القياس – الوضع النسبى** ، بحوث اقتصادية عربية ،(القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007) .

4- المعهد العربى للتخطيط ، **تقرير التنافسية العربية 2003** ، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط ، 2003).

5- ---------- ، **تقرير التنافسية العربية 2006 ، 2009**.

6- د. على عبد القادر على ، **" اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى** ، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط ، اكتوبر 2001).

7- عماد الدين أحمد المصبح ، **رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى** ، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية ، (المزة : المركز الثقافى العربى ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 23 يوليو 2005).

8- ا.د . مجدي الشوربجي **" العلاقه بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** ~ بحث مقدم الي الملتقي العلمي الدولي : المعرفه في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبدان العربيه (الشلف : جامعه بن بوعلي " كليه العلوم الاقتصاديه وعلوم التيسير (27 – 28 نوفمبر 2007)

9- د. نافز أيوب محمد ، **الاهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربى ودور التربية والتعليم** ،2005 ، متاحة على الموقع التالى
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf

ثانياً : المراجع الاجنبية:

1- A. A. Awe ad S.O. Ajayi **, the Nexus Between Human Capital Investment and Economic Growth in Nigeria** , Pakistan journal of social science ,(Med Well Journal, vol 7 , no.1 ,2010).

2- Adolf Stroom Bergen ,DennisRose and Ganesh Nana **, Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand** , (Wellington : SNZ , Nov 2002).

3- Ben .V. Oujimite, ,**Building Human Capital for Sustainable Economic Development in Nigeria, Journal of Sustainable Development,** vol 4. No 4. , Aug 2011.

4- Central Bank of Nigeria,. Economic and Financial Review, **Economic Growth and Human Capital Development : the Case of Nigeria** , vol.44, no.3, Sep. 2006.

5- Ditimi Amassoma and P.INowsa , " **Investment in Human Capital and Economic Growth in Nigeria Using Causality Approach'** , Candain Social science , (Montreal : condian Academy of Oriental and occidental Culture , vol 7 ,No 4, 2011).

6- Government of the Federal Republic of Nigeria, **Nigeria Vision 20:2020, the First National Implementation Plan (2010-.2013),** vol11: Spectral Plans and Prorammes , May 2010.

7--Gray S. Becker, ,**Human Capital :a Theoretical and Empirical Analysis with Special**

Reference to Education ,(New York :National Bureau of Economic Research , 1975).

8- Harry Deinibiteim Mmonimah , " **the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program** " Journal of Sustainable Development in Africa , (Clarion: : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010).

9- Jacob Mincer , **" Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ,** Journal of Political Economy , vol 66,NO .4 (Chicago :University of Chicago press , Aug . 1985)

10- Joe Ruggenia and Zhen He , " **Gender Dimension of Human Capital in Canada** ", paper Presented at the Annual Conference of the Atlantic Canada Economics Associational , (Charlestown : ACEA , Oct -2003).

11- K.K. Ogujiuba and A.O.Adeniyi **, Economic Growth and Human Capital Development : the Case of Nigeria** ,(http :// 129.3.20..411 eps / maci papers /0508.doc .vol44,no.3,sep.2006.

12- Lawal ,N . Abiodum and Wahab , T. Iyiola, "**Education and Economic Growth : the Nigerian experience** ', Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences . (Manchester : scholar link Research Institute Journals , vol 2, No .3, 2011).

13- M.A. Adawo " **Has Education (Human Capital) Contributed to the Economic Growth of Nigeria** " , (Nairobi : Academic Journalist , vol .3 .No.1, Jan 2011) , p52,53 .

14- National Planning Commission**, National Economic Empowerment and Development Strategy (NEEDS)** , (Abuja: the NEEDS Secretary , Feb. 2004).

15- Ogboru ,**Education Policy and Standards : a key to Productive Economy ,** Paper Presented at the National Conference (University of JOS: . Department of Arts and Social Science Education , Faculty of Education , Oct 26the – 30th 2008).

16- Oluwatobi , Steven .O and Ogunrinalo I . Oluranti, **Government Expenditure on Human Capital Development : Implications for Economic growth in** Nigeria ," Journal of Sustainable Development ,(Ontario: Canadian Center of SCIENCE and Education, vol.4, no. 3, June 2011) .

17- Oluwatobi , Steven .O and Ogunrinalo I . Oluranti, **Government Expenditure on Human Capital Development : Implications for Economic growth in** Nigeria ," Journal of Sustainable Development ,(

Ontario: Canadian Center of SCIENCE and Education, vol.4, no. 3, June 2011.

18- Risikat Oladoyin S. Danda , ' **the Role of Human Capital in Economic Development : an Empirical Study of Nigerian case** ' , paper presented at the 2010 Oxford Business and Economic Conference ,(Oxford: oxford University , 28-29 June 2010) .

19- Robert J. Barro and Jona – wha lee , **International Data on Educational Attainment : Update and Implications** , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers. April 2000 .

20- Ujunwa Augustine , **Human Capital Development and Economic Growth : Evidence from Nigeria** , International Journal of Development Studies , vol .4,no.3 , 2009

21- UNDP, **Human Development Report** , (New York : UNDP) .

22- World Bank **, African Development Indicators, 2007, 2011**, (Washington D.C. : the World Bank).